

# منهج ابن عصفور النحوي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

من خلال شرحه لجمال الزجاجي

دكتور صاحب الزمان

في حديثنا هذا عن منهج ابن عصفور النحوي وبيان أسسه ومقوماته ،  
سنتناول بالتحليل موقفه من القضايا التالية :

١ - القياس .

٢ - السماع وما يرتبط به من استشهاد وتأويل لما يجيء مخالفًا

للقياس .

٣ - تعليل الظواهر الاعرابية واللغوية .

٤ - الاحتجاج لما يذهب إليه أو يختاره من آراء في النحو والصرف

واللغة .

١ - القياس :

ابن عصفور علم من اعلام المدرسة البصرية (٢) ، فلا بد من أن يكون

(١) الإشارة هنا الى الشرح الكبير وهو أحد ثلاثة شروح وضعها ابن

عصفور على كتاب الجمل للزجاجي المتوفى عام ٣٣٧ هـ ( وقد انجزنا تحقيقه

منذ أكثر من عامين ) .

منهجه في القياس صورة لمنهج البصريين فيه . ومعروف ان منهج البصريين في القياس كما سنته شيوخهم الأوائل مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ( ت ١١٧ هـ ) وأبي عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ هـ ) وعيسى بن عمر ( ت ١٤٩ هـ ) والخليل بن أحمد ( ت ١٧٥ هـ ) ومن جاء بعدهم من تلاميذهم يقوم على الاستقراء العام لنصوص اللغة الفصيحة كما تنطق في بيئاتها النقية من شوائب العجمة ، ثم استخلاص القواعد العامة لهذه اللغة كما رويت عن العرب الفصحاء بطرق الرواية الموثقة ، وعلى أساس من الاعتماد على الكثير الشائع ممّا تكلمت به العرب واطّراح كل شاذ أو نادر وعدم التعويل عليه ، بل يذهبون فيه الى أنّ قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ، ويردّونه الى الأصل المعروف عندهم على طريق التأويل . فان امتنع تأويله لم يترددوا في تخطئته (٣) .

بينما يقوم منهج الكوفيين في القياس على الاعتداد بكل ما روي عن العرب مهما قلّت شواهد ثم القياس عليه . وقد يبالغ بعض العلماء فيزعم أن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، فهم يعتقدون بما ورد من الكلمات النماذة ويعملون بالقياس عليها (٤) .

والذي يقرأ شرح الجمل يدرك بوضوح مدى تمسك ابن عصفور بالمنهج البصري في القياس والتزامه طريقة البصريين فيه .

---

(٢) تحدثنا عن هذه المسألة بشيء من التفصيل في الدراسة التي قدمنا بها لتحقيق الكتاب المنوه به أعلاه .

(٣) القياس في اللغة ٤١ والمدارس النحوية ١٨ ، ١٦١ ومدرسة البصرة ١٤٥ .

(٤) الاقتراح للسيوطي ٨٦ والقياس ٤١ .

فهو لا يقيس الا على الكثير الشائع ، ولا يبنى قاعدة ما لم تعدد الامثلة والشواهد المؤيدة لها . ومن هنا فانا نجد عبارة مثل : وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ونحوها تكاد تتردد في اغلب صفحات الكتاب (٥) .

بل يبدو ابن عصفور في مواضع عدة اكثر تشددا في القياس من أئمة القياس أنفسهم كالمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) والفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) الذي يؤثر عنه قوله : أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس (٦) .

ففي باب حروف الخفض ينقل ابن عصفور رأي الكوفيين الذي وافقهم فيه الاخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين ، في أن من الجارة تكون لا ابتداء الغاية واستدلالهم لذلك بقوله تعالى : لله الامر من قبل ومن بعد (٧) . وقوله تعالى : لمسجد أسس على التقوى من أول يوم (٨) . وبأربعة شواهد من الشعر الفصيح . ويقول : ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا ، فان كثرة قيس عليه وان لم يكثر تؤول . ثم يقول : والصحيح ان هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجيء من ذلك الا هذا الذي ذكرناه ، اذ لا بال له ان كان شذ ، فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف (٩) .

(٥) انظر - مثلاً - شرح الجمل ١٥ ظ ، ٢٢ ظ ، ٢٣ ظ ، ٣٢ و ،

٥١ و ، ٥٨ و ، وغيرها .

(٦) الخصائص ٨٨/٢ .

(٧) الروم ٤ .

(٨) التوبة ١٠٨ .

(٩) شرح الجمل ٩٧ ظ وانظر شواهد المسألة في الانصاف م ٥٤ .

فالشذوذ عند ابن عصفور اذن لا يخضع لمفهوم الكثرة والقلّة ، بل يخضع للقياس البصري العام ، فما وافقه فهو مطرد وما لم يوافقه فهو شاذ او نادر حتى لو كان هذا « الشاذ » امثلة متعددة كما رأينا .

وفي باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره نجد مثالا آخر لهذا الموقف المتشدد في القياس .

ففي هذا الباب نقل ابن عصفور أمثلة لوقوع المصدر النكرة حالا مثل قولهم : كَلَّمْتَهُ مشافهةً ، ولقيته فجأة وكماجا ، وقتلته ضربا ، ولقيته عيانا ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا .

ومعروف ان وقوع المصدر المنكر حالا كثير في كلام العرب (١٠) . قال ابن مالك :

ومصدر منكّر "حالا" يقع بكثرة كبقية زيد طلع  
مما دفع المبرد للقياس عليه اذا كان الفعل دالا على المصدر نحو أتيته  
ركضا وعدوا ومشيا (١١) .

غير ان ابن عصفور يخالف المبرد في هذا ويمنع القياس عليه ويقصره على السماع ، ثم يحتج لرأيه بأن المصادر المنتصبة باضمار فعل لا بد لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر الا أن تكون المصادر موضوعة موضع فعل الامر ، وقولنا : جاء زيد ركضا ، ليس في موضع فعل الامر ولا تقدم ما يدل على فعل الامر ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، لأن المجيء قد يكون ركضا وغير ركض ، فلذلك ينبغي ان يكون هذا كما يقول - موقوفا على السماع لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر .

(١٠) التوضيح ١/ ١٩٥ .

(١١) المقتضب ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٤/ ٣١٢ .

وهو في هذا يتابع سيبويه الذي قصره على السماع (١٢) .  
مثال ثالث لهذا التشدد في القياس يلقانا في باب الضرائر . ينقل  
ابن عصفور رأي الكوفيين الذي وافقهم عليه الاخفش والفارسي وابن  
برهان وابن الانباري وجماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام ، في  
جواز منع صرف الاسم المصروف في ضرورة الشعر ويروي سبعة من شواهدهم  
الشعرية التي بنوا عليها قاعدتهم . ثم يدفعه تعصبه للقياس البصري الى  
رد جميع هذه الشواهد ويقول ان هذه الابيات التي اوردوا ليس فيها ما  
يدل على منع صرف ما لا ينصرف . ثم يتأول قسما من هذه الشواهد  
ويرد رواية القسم الآخر برواية البصريين له . وكأن الثقة وقف على الرواية  
البصرية فحسب (١٣) .

والحق اننا لا يمكن ان تفصل موقف ابن عصفور في هذه المسألة عن  
موقف جمهور البصريين . فالبصريون حين اشترطوا لصحة القياس كثرة  
ما يرد من الامثلة للظاهرة اللغوية او النحوية لم يحددوا المقصود بهذه  
الكثرة ولا وضعوا مقياسا لها يمكن الاستعانة به عند الفصل في قضية ما  
بأنها قياسية او سماعية (١٤) بل هم يضعون ما يرد عن العرب شاذاً أو ألجأت  
اليه ضرورة شعر أو جاء على لغة قوم منهم في منزلة واحدة ، وهي منزلة  
المسموع الذي لا يصح القياس عليه . اذ يتوقفون عنده حتى لو كان  
كثيرا كثرة توجب القياس عليه ، ومن ثم يسلكون في تأويله وتخريجه مسالك  
شتى لا تكاد تخفي ما وراءها من التكلف والتمحّل الذي يؤدي الى اضطراب

(١٢) الكتاب ١/ ١٨٦ وانظر شرح الجمل ٢٢٧ و .

(١٣) شرح الجمل ٢٥٩ ظ وانظر الانصاف م ٧٠ .

(١٤) عباس حسن : اللغة والنحو ٤٠ - ٤٦ .

في تفسير الكلام ومجانبة لمعناه الذي قصد اليه قائله (١٥).

ومن جهة أخرى فأتنا لا بد ان نوضح ان تعصب ابن عصفور لبعض أكثمة البصريين يدفعه أحيانا لقبول قياسهم حتى لو كان هذا القياس مبنيًا على مثال واحد او مثالين • فهو — مثلا — يوافق سيبويه على إعمال **فَعِلَ** و**فَعَّلَ** عمل فعلهما مع ان سيبويه لم يستشهد لهذا بغير شاهدين من الشعر أنكر المازني صحة الاول منهما ونقل عن اللاحقي انه مصنوع • وتأول المبرد الثاني على انه مما نصب فيه المعمول على الظرفية وليس على اعمال الصفة المشبهة فيه (١٦) •

ويرد ابن عصفور على المازني والمبرد بأن سيبويه لم يقل رأيه هذا الا بعد ورود السماع بينما لم يتجاوز هذا السماع شاهدين اثنين فقط • ولمعرفة ما يعنيه القياس عند ابن عصفور يمكننا أن نورد المثالين التاليين نموذجًا لذلك •

في باب معرفة علامات الاعراب يورد ابن عصفور المذاهب المختلفة في اعراب الاسماء الستة وخلاصتها ١ — أنها معربة بالحروف ٢ — معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع • ٣ — معربة بالحركات المقدرة في الحروف •

(١٥) يراجع على سبيل المثال تأويله لما جاء منصوبا من معمولي ان على لغة قوم حكاهما ابن سلام في طبقاته ٦٥ •

(١٦) الكتاب ٥٨/١ والمقتضب ١١٤/٢ والاصول ٧٩/١ وشرح الجمل ١١٦ و • والشاهدان هما :

حذر امورا لا تضر وآمن ما ليس منجيهِ من الاعداء  
والآخر :

حتي شأها قليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

٤ - معربة بالحركات والحروف معا .

٥ - معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف .

٦ - معربة بالتغيير والانقلاب .

ويعقب على ذلك برد جميع هذه المذاهب باستثناء المذهب الثالث الذي يرى انها معربة بالحركات المقدرة في الحروف ويقول : وهو الصحيح قياسا على نظائرها من الاسماء المفردة . ثم يحتج لاختياره هذا المذهب ويرد ما يمكن ان يحتمل اثارته عليه من اعتراضات (١٧) .

وفي باب النسب يختار مذهب سيويه في أن النسب الى مثل يد حين ترد المحذوف يدوي ، بتحريك العين ، ويرفض رأي الاخفش الذي يبقي العين على أصلها من السكون فيقول : يدوي (١٨) ، ويقول : والصحيح ما ذهب اليه سيويه ، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس . فأما السماع فهو ان العرب اذا ردت المحذوف في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول يدَيان . . وأما القياس فهو انك لم ترد اللام الا لتقوي الكلمة ، واذا أسكنت العين فقد أضعفت فهو تناقض (١٩) . من هذا يتبين لنا ان موقف ابن عصفور في قضية القياس يمثل امتدادا لموقف جمهور البصريين ، فهو يقيس على ما يقيس عليه أئمة البصريين ، ويقف عند ما يقفون عنده حتى لو كان هذا الذي يقفون عنده كلاما فصيحاً وردت امثله في القرآن والحديث وفصيح كلام العرب .

ولعل هذا هو الذي دفع بعض المعاصرين الى ان يصف ابن عصفور

---

(١٧) شرح الجمل ٩ ظ .

(١٨) الكتاب ٧٩/٢ والمقتضب ١٥٢/٣ .

(١٩) شرح الجمل ٢٠١ ظ .

بأنه ، من بين الاندلسيين ، ينتمي الى الزاوية المحافظة التي ترتبط بالنحو  
المشرقي تمام الارتباط وبخاصة في مقاييسه وأصوله، ودعامتها في ذلك كتاب  
سيويه (٢٠) .

### السماع :

يمثل السماع واحدا من أدلة ثلاثة يقوم عليها النحو هي القياس والسماع  
واستصحاب الحال . ويعرف ابن الانباري السماع بأنه الكلام العربي  
الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة (٢١) .  
والواضح ان اشتراط الخروج عن حد القلة الى حد الكثرة الذي  
يشترطه ابن الانباري في الكلام المسموع ليصح القياس عليه انما هو تعبير  
عن المذهب البصري الذي يعتمد في قياسه على الكثير الشائع ويهمل القليل  
او يذهب به مذهب التأويل البعيد الذي يخالف الظاهر (٢٢) .

وقد عبر ابو عمرو بن العلاء امام البصريين في اللغة والنحو عن هذا  
الاتجاه حين سأله احدهم مرة : أخبرني عما وضعت مما سميت عريية ،  
أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا . قال : فكيف تصنع فيما خالفتك  
فيه العرب وهو حجة ؟

قال : أعمل على الاكثر واسمي ما خالفني لغات (٢٣) .

(٢٠) د . عبد العال مكرم : القرآن واثره في الدراسات النحوية ١٦٥ ،

١٦٩ .

(٢١) اللمع لابن الانباري ٨١ .

(٢٢) الاقتراح ١٩ .

(٢٣) طبقات الزبيدي ٣٤ .



ولكن الامر عند متأخري البصريين لم يقف عند هذا الموقف المعتدل الذي وقفه ابو عمرو حين كان يسمى ما يخالفه لغاته ، بل ذهبوا الى تأول كثير من الشواهد الشعرية والنثرية وبينها قراءات فصيحة أخذت عن أئمة من كبار التابعين، وراحوا يقلبون فيها وجوه القول محاولين اخضاعها لما استنبطوه من قواعد قامت على استقراء ناقص لم يستوعب كل كلام العرب او لهجاتها ولغاتها المتعددة .

وابن عصفور الذي نرى فيه امتدادا للمدرسة البصرية ومنهجها يعكس لنا صورة دقيقة للمنهج البصري في السماع . ولكي نوضح موقفه في مسألة السماع لابد ان نتناول بالتحليل موقفه من قضيتين تتصلان اتصالا وثيقا بالسماع . الاولى قضية التأويل، والثانية قضية الاستشهاد .

#### أ - التأويل :

لعل أوضح ما يتجلى فيه أثر البصريين في منهج ابن عصفور النحوي هو ميله الى تأويل الشواهد التي ترد مخالفة للقواعد التي قررها نحاة البصرة . وهو لا يواجه بهذه التأويلات - التي يظهر فيها الضعف ومخالفة ظاهر الكلام - طائفة بعينها من الشواهد بل نراه يواجه بها مختلف الشواهد الفصيحة سواء كانت آيات قرآنية او قراءات رويت عن أئمة القراء أو أبيات من الشعر تمثل بعض لغات العرب غير الشائعة او تمثل ما يتطلبه الاسلوب الشعري من تصرف في وجوه الكلام بالتقديم والتأخير والحذف والزيادة في الكلمات او الحروف او الحركات .

وهنا لابد لنا من اقرار أن ما يورده ابن عصفور من تأويلات يؤيد

بها مواقفه وآراءه هي في جملتها تأويلات سبقه اليها نحاة متقدمون يبدو  
الفارسي المتوفى عام ٣٧٧ هـ أوفرهم حظا منها . فكثير من التأويلات  
والتخريجات التي يلجأ اليها ابن عصفور هي تأويلات وتخريجات الفارسي .  
وقد حرصنا على ان نشير في هوامش تحقيقنا لكتاب شرح الجمل الى المواضع  
التي اعتمد فيها ابن عصفور على الفارسي في توجيهه وتأويل الشواهد  
المختلفة .

ولنتبين هذه الظاهرة عند ابن عصفور نسوق بعض الامثلة التي  
تجسمها على نحو جلي .

في باب الفاعل يقرر ابن عصفور ان ذو الموصولة تقع في لغة طيء  
على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين . قال : وزعم بعض النحويين انها  
تقع على المؤنث واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فإن الماء ماء ابي وجدّي وبثري ذو حفرت وذو طويت  
قال ابن عصفور : وهذا لا حجة فيه ، لانه جاء على تذكير البئر  
لا على تأنيثها وذكر على معنى قلب كأنه قال : وقلبي الذي حفرت  
والذي طويته (٢٤) .

وهذا الذي تأوله ابن عصفور لغة نقلها ابو زيد وابو حاتم والمرزوقي  
عن بعض طيء وليس تعبيرا شاذا او نادرا حتى يذهب به مذهب التأويل (٢٥) .  
وفي باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ينقل ابن عصفور  
عن بعض النحويين ان لعل قد تجر الاسم ويستشهد لذلك بقول الشاعر :

(٢٤) شرح الجمل ٢٢ .

(٢٥) النوادر ٨٥ ، ٢٢٢ . المخصص ١٤/١٠٢ ، شرح الحماسة  
للمرزوقي ٩٥٠ .

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة

لعلّ ابي المغوار منك قريب

والجر بلعل لغة قوم من العرب حكّاها ابو زيد وابن السكيت (٢٦) .  
ولكن ابن عصفور لا يرتضي هذه اللغة التي تخالف القياس البصري فينقل  
عن الفارسي تخريجا مفاده ان الجر وقع بحرف محذوف والتقدير : لعل  
لأبي المغوار منك قريب أي جواب قريب ، فحذف الموصوف واقيمت الصفة  
مقامه ويكون اسم لعل ضمير الامر والشأن محذوفا في الشعر كأنه قال :  
لعله أي لعل الامر .

ثم يقول : وانما تكلف ذلك لان لعل قد استقر فيها نصب الاسم  
ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها ان امكن (٢٧) .

وهذا الذي ظنه ابن عصفور ممكنا ليس كذلك في الواقع ، فقد حمل  
العبارة ما ليس فيها وقدر حرف جر محذوفا هو اللام وقدر موصوفا  
محذوفا هو « جواب » وهذا مالم يقصده الشاعر الذي اراد شخص أبي  
ابي المغوار عينه .

كما قدر اسما محذوفا للعل هو ضمير الشأن بينما المعنى على  
ارادة ابي المغوار نفسه لا الشأن أو الامر . وكل هذا الاضطراب كان  
يسكن تجنبه لو سلّم ابن عصفور بهذه اللغة التي يرويها قوم ثقة عن  
بعض قبائل العرب (٢٨) .

(٢٦) التوجيه للرماني ٥١ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .

(٢٧) شرح الجمل ٨٢ و .

(٢٨) لا يعني هذا ان ابن عصفور يتأول جميع ما يرد من لغات العرب  
بل هو يورد امثلة متعددة في كتابه لبعض هذه اللغات كما سنرى في مواضع  
قادمة .

وبالنسبة لتأويل الآيات القرآنية يقرر ابن عصفور في باب الفاعل تبعاً لجمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو أن وأن وما مع ما بعدهن من الأفعال ولكن الفاعل عند الكوفيين جاء فعلاً في قوله تعالى: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه حتى حين (٢٩). فيتأول ابن عصفور ذلك بأنه يحتمل أن يكون فاعل بدا ضمير المصدر الدال عليه وهو البدء ، كأنه قال : ثم بدا لهم هو أي البدء وتكون اللام من قوله : ليسبحنّه أما جواباً لقسم محذوف وأما جواباً لبدا لهم لأن بدا من أفعال القلوب وأفعال القلوب قد تجري مجرى القسم فتحتاج إلى جواب (٣٠).  
والواضح أن ابن عصفور إنما يثبت هذا التأويل ليستقيم له إطراد القاعدة التي قررها البصريون في أن الفاعل لا يصح أن يجيء فعلاً .  
وفي باب الأفعال الناقصة يقرر ابن عصفور أن كان الزائدة لا فاعل لها فيواجه قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم      وجيران لنا كانوا كرام

فيتأوله على أن الأصل فيه وجيران لنا هم كرام فيكون لنا في موضع الصفة لجيران وهم فاعل بلنا ، ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزداد بين العامل والمعمول فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه على نحو ما اتصل الضمير بغير عامله في قولهم : الاك ، والأصل : الا اياك (٣١) .

وكل هذا التكلف لجأ إليه ابن عصفور ليسلم إطراد قاعدة قررها فريق

(٢٩) يوسف ٣٥ وانظر المغني ٤٤٨ .

(٣٠) شرح الجمل ١٧ ظ .

(٣١) شرح الجمل ٧٧ ظ .

من النحاة وانكرها فريق آخر ولم يسلم بها .  
وفيما يتعلق بموقف ابن عصفور من القراءات القرآنية التي ترد مخالفة للقياس العام فهو يقف منها موقفاً يتردد بين التسليم بها وقبول ما جاء فيها أو تكلف التأويلات لتوجيهها على ما يقتضيه القياس البصري . ولم نجد في شرح الجمل ما يفيد توهين قراءة أو تلحين قارئ كما نلاحظ عند متقدمي البصريين والكوفيين مثل الكسائي والقراء والمازني والمبرد والزجاج والزمخشري وغيرهم (٣٢) .

ومن أمثلة التأويل الذي يواجه به ابن عصفور بعض القراءات القرآنية المخالفة للقياس البصري ما جاء في باب حروف الخفض حيث ينقل ابن عصفور قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب قوله تعالى : **تَنْبِتُ** بالدهن . بضم التاء (٣٣) وتنبت مضارع أنبت والهمزة في أنبت للنقل والباء في بالدهن للنقل أيضاً ، فكيف جاز الجمع بينهما . وكان الوجه أن يقال : **تَنْبِتُ** الدهن أو **تَنْبِتُ** بالدهن .

ينقل ابن عصفور في هذه القراءة ثلاثة تخريجات (٣٤) .

أحدها : أن تكون الباء زائدة على غير قياس ، وقد ورد ذلك في الشعر .

الثاني : أن تكون الباء للحال فكأنه قال : **تَنْبِتُ** ثمرتها وفيها الدهن ،

(٣٢) الاقتراح ١٥ ومدرسة الكوفة ٣٣٧ والمدارس النحوية ١٥٧ ، ٢٥٩ وفقه اللغة ١٠٥ .

(٣٣) المؤمنون ٢٠ ، وانظر المحتسب ٨٩/٢ ، الطبرسي ١٤٣/١٨ .

(٣٤) نقل هذه التخريجات الطبرسي في تفسيره ١٤٣/١٨ ولعلها عن الفارسي فهو ينقل عنه كثيراً .

أي في هذه الحال ، او وفيه الدهن ، أي وفي الشمر الدهن .  
الثالث : أن يكون أنبت بمعنى نبت لانه يقال نبت البقل وانبت  
البقل بمعنى واحد<sup>(٣٥)</sup> فكما يقال كتبت بالدهن فكذلك يقال أنبت بالدهن .  
فهذه الالوجه التي ينقلها ابن عصفور في تأويل هذه القراءة توقضا على  
مدى رغبته في أن تجري نصوص اللغة على نسق واحد هو النسق الذي  
يقره القياس البصري ، وما جاء مخالفا له فلا بد من تكلف وجه لرده الى  
القواعد العامة التي يقرها الجمهور .

ومثل هذا التأويل للقراءات يتردد في مواضع عدة من شرح الجمل<sup>(٣٦)</sup>  
على أن هذا الذي تقرره لا ينفي ان ابن عصفور يقف في بعض المواضع من  
كتابه موقفا سليما من بعض القراءات والشواهد فيسلم بأن ما أمامه لغة  
وليست مما يمكن تأويله او تخريجه .

في قراءة ان هذان لساحران ، ذهب النحاة مذاهب شتى لتأويلها  
وهي في جملتها بعيدة عن معنى الآية<sup>(٣٧)</sup> لكن ابن عصفور رفض جميع  
ما قيل فيها وقال : فالذي ينبغي أن تحمل عليه ان يكون هذان اسم ان  
على لغة بني الحارث بن كعب الذين يجعلون التثنية بالالف على كل حال  
وتكون اللام لام إن وساحران الخبر<sup>(٣٨)</sup> .

ومثل ذلك موقفه مما حكى من قول بعض العرب : ليس الطبيب الا

---

(٣٥) الصحاح واللسان : نبت .

(٣٦) انظر على سبيل المثال ٣٤ و ، ٦٠ و ، ٨٧ ظ ، ٩٦ ظ وغيرها .

(٣٧) طه ٦٣ وانظر النشر ٣٠٨/٢ والمقتضب ٣٦٤/٣ وشذور الذهب ٤٦

والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٣٨) شرح الجمل ٨٦ ظ .

المسك ، يرفع المسك ، والوجه فيه النصب . فقد نقل ابن عصفور تخريجاته الفارسي للرفع وما استشهد به من شواهد الشعر والنثر ثم قال: وهذا الذي قاله باطل ، لان أبا عمرو قد نقل انه ليس في الدنيا حجازي الا وهو ينصب فيقول : ليس زيد الا قائما ، ولا تسمي الا وهو يرفع فيقول : ليس عمرو الا ضاحك . فاذا كان كذلك فلا ينبغي ان يتأول<sup>(٣٩)</sup> . ولكن هذه المواقف التي تمثل التمسك بالواقع اللغوي وتجنب التأويلات البعيدة هي مواقف نادرة وضيئة عند ابن عصفور بالقياس الى موقفه العام الذي يتعلق فيه بالتأويل ما وجد الى ذلك سبيلا .

ب - الاستشهاد في شرح الجمل :

تنحصر مصادر الاستشهاد عند ابن عصفور في ثلاثة مصادر :

أولاً : القرآن وقراءاته .

ثانياً : الحديث النبوي .

ثالثاً : كلام العرب الفصحاء وهو شعر ونثر .

القرآن والقراءات :

ييدي ابن عصفور اهتماما واضحا بالآيات القرآنية ويحرص على ان يكون استشهادها بها تعبيراً عن القيمة العظيمة التي يمثلها القرآن في فصاحته وسمو لغته . والشواهد القرآنية تلقانا في عامة ابواب الكتاب نحوية أو صرفية أو لغوية . فالقرآن موضع اهتمام النحاة بعامة؛ لانه النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة وعلومها المختلفة ، وقراءاته جميعاً الواسلة لنا بالسند الصحيح حجة لاتضاهيها حجة<sup>(٤٠)</sup> .

(٣٩) شرح الجمل ٧٤ و ، وانظر مجالس العلماء ١ والزبيدي ٣٨ .

(٤٠) في اصول النحو لسعيد الافغاني ٢٥ .

وابن عصفور يورد آيات القرآن وقراءاته المختلفة التي يستشهد بها قوم من النحويين وقيسون عليها بينما يتوقف عندها قوم آخرون لا يتجاوزونها .

كما يحتاج بالقراءات أيضا لبعض لغات العرب التي تخالف اللغة العامة المجمع عليها عند النحاة .

في باب الفاعل استشهد لحذف العائد على الموصول وان لم يكن في الصلة طول بقراءة من قرأ : تماما على الذي احسنه ، برفع أحسن ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق في الشواذ (٤١) . وبقراءة من قرأ : مثلا ما بعوضة بالرفع وهي مروية عن رؤبة بن العجاج (٤٢) وابن عصفور يعد هذا من الشاذ الذي يتوقف عنده ولا يقاس عليه ، بينما يقيس عليه الكوفيون كما ينقل ابن هشام (٤٤) .

واستشهد للغة هذيل في قولهم : اللاتين واللاتي ، بدل الذين ، بقراءة ابن مسعود : اللاتي آلوا من نسائهم ، وهي في المصحف : للذين يؤلون من نسائهم (٤٥) .

كما يستشهد للغة ضبة وبعض تميم بقراءة علقمة : هذه بضاعتنا رددت لنا ، بكسر الراء من رددت (٤٦) .

(٤١) الانعام ١٥٤ وانظر شواذ ابن خالويه ٤١ والقرطبي ١٤٢/٧ .

(٤٢) البقرة ٢٦ وانظر مجاز أبي عبيدة ٣٥/١ وشواذ ابن خالويه ٤

(٤٤) التوضيح ٣٩/١ وانظر شرح الجمل ٢٣ و .

(٤٥) البقرة ٢٢٦ وانظر مجاز أبي عبيدة ١ / ٧٣ وابن خالويه ١٣

وشرح الجمل ٢١ و .

(٤٦) يوسف ٦٥ ، وانظر المحتسب ٣٤٥/١ وابن خالويه ٦٤ وشرح

الجمل ١.١. ظ .



فهذه قراءات يقف عندها ابن عصفور دون أن يحاول تأويلها أو توجيهها ، فهي عنده تمثل لهجات عربية تتفاوت في النصاحة . بينما يقف موقفاً آخر تجاه بعض القراءات يحاول أن يجد فيه التأويلات والتخريجات التي تخضع بها هذه القراءات للقواعد المطردة التي قررها البصريون مثل تأويله قراءة أبي جعفر : ليَجْزِي قوما بما كانوا يكسبون ، ببناء يجزي للمجهول . فقد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب المفعول به الصريح وهو شيء يمنعه البصريون ويحيزه الكوفيون . كما أجازوه الإخفش بشرط تقدم نائب الفاعل ، واحتجوا له بهذه القراءة وبشواهد من الشعر . فقد أول ابن عصفور هذه القراءة بأن « قوما » ليس معمولا ليَجْزِي ، بل لفعل مضر يدل عليه يجزي ، كأنه قال : جزى الله قوما ، ويكون مفعول يجزي ضمير المصدر المضموم منه كأنه قال : ليَجْزِي هو أو ليَجْزِي الجزاء<sup>(٤٧)</sup> . ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف وضعف يحملان الآية ما لا تحتمل من التقدير والاقتراض<sup>(٤٨)</sup> .

#### الحديث النبوي :

المعروف أن اللغويين وأصحاب المعاجم أجمعوا على صحة الاستشهاد بالحديث في مسائل اللغة ، واستشهدوا به في مصنفاتهم مثل تهذيب اللغة للزهري والصحاح للجوهري والمخصص لابن سيده ولسان العرب لابن

(٤٧) الجاثية ١٤ وانظر النشر ٣٥٦/٢ والخصائص ٣٩٧/١ والخزانة

١٦٣/١ وشرح الجمل ١٠٩ ظ .

(٤٨) يتهم أبو حيان ابن عصفور بأساءة الظن بالقراء ، وعباوته : وهذا

منه سوء ظن بالقراء على عادته . الارتشاف ٣٨٢ . ولم أجد في شرح الجمل ما يؤيد هذه الدعوى .

منظور وغيرها • بل استشهد به معاصرو الخليل ومن قبله<sup>(٤٩)</sup> • اما النحاة فقد وقفوا من هذه القضية ثلاثة مواقف •

١ — منع الاستشهاد بالحديث ، واليه ذهب الجمهور من بصرين وكوفيين وأغلب المتأخرين من نحاة بغداد والاندلس والشام ومصر • وحجتهم في ذلك ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وانه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ، لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب<sup>(٥٠)</sup> •

٢ — جواز الاستشهاد بالحديث ، وبه قال السهيلي وابن خروف وابن مالك والرضي الاستربادي وابن هشام وطائفة من المتأخرين • وحجتهم ان تدوين الاحاديث والاخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال<sup>(٥١)</sup> •

٣ — فريق وقف وسطا يستدل بالحديث الذي ثبت انه قيل على اللفظ المروي وما عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالاحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، مثل كتابه الى همدان وكتابه لوائل ابن حجر والامثال النبوية • وممن ذهب الى هذا الشاطبي والسيوطي من المتأخرين<sup>(٥٢)</sup> •

---

(٤٩) المعجم العربي : د . حسين نصار ٢٤٧ •

(٥٠) التذييل والتكميل ١٦٨/٥ ، الاقتراح ١٩ •

(٥١) تعليق الفرائد للدماميني • باب الفاعل • خ بدار الكتب المصرية •

(٥٢) الاقتراح ١٦ ، الخزانة ٨/١ دراسات في اللغة العربية ١٢٤ •

وفي شرح الجمل يستشهد ابن عصفور بحوالي خمسة وعشرين حديثا لمسائل نحوية ولغوية ، منها الحديث : ليس في الخضراوات صدقة . يستشهد به لما ذهب به من الصفات مذهب الاسماء ولم يستعمل قابعا لغيره فجمع بالالف والتاء والوجه فيه ان يجمع جمعا مكسرا فيقال : خضراء وخضر ويقول : وذلك موقوف على السماع (٥٣) .

ويورد الحديث الذي جاء في صفة جهنم وهو قوله (ص) : لهي أسود من القار ، على انه مما استشهد به الكوفيون لجواز اشتقاق فعل التعجب من الألوان ، وهو ما منعه البصريون ، فيقول : وهذا من القلة بحيث لا يقاس (٥٤) .

واستشهد في باب النداء بقوله عليه السلام : لا تقوم الساعة حتى يلي أمر الناس لكع بن لكع . والمعروف ان فَعَلَ مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره ، يقول ابن عصفور : ولكع هذا ليس هو الذي اختص بالنداء وانما هو صفة مثل حُطَمَ ولُبِدَ ، فيكون غير فَعَلَ الذي اختص بالنداء (٥٥) . والواضح مما تقدم من الامثلة وغيرها ان استشهد ابن عصفور بالحديث انما هو لتأييد قياس مطرد او قاعدة موافقة لمذهب البصريين . أما الاحاديث التي تأتي مخالفة للقياس البصري فهو اما ان يتكلف لها تأويلا وتوجيها او يقف عندها على انها من المسموع الذي لا يقاس عليه كما تقدم في بعض الامثلة .

فهو اذن يستأنس بالحديث الذي يأتي موافقا لقياس أصحابه البصريين

---

(٥٣) شرح الجمل ١٥ ظ .

(٥٤) شرح الجمل ١٢٠ ظ .

(٥٥) شرح الجمل ١٥٤ ظ .

ويقف عند ذلك الذي يخالفه • ومن هنا فليس من الصائب الدعوى بأن  
ابن عصفور جواز الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو ولو كان قد أورد  
في كتابه جملة من الأحاديث •  
كلام العرب : الشعر والنثر .

الشعر : في شرح الجمل يستشهد ابن عصفور بالشعر في مواضع تزيد  
على ألف ومئتي موضع • ويمكن تقسيم الشواهد الشعرية في شرح الجمل  
إلى أربع طوائف •

الاولى تمثل كثرة ما استشهد به للقواعد العامة المجمع عليها بين  
النحاة •

الثانية تمثل ما استشهد به لتقرير القواعد التي قال بها فريق من النحاة  
لأن السماع ورد بها ، وأنكرها فريق آخر لأنها تتعارض مع قياسهم أو  
لأنهم لم يطمئنا إلى هذا المسموع فعادوه من القليل الذي لا يقاس عليه •  
الثالثة تمثل ما استشهد به للغات العرب ولهجات قبائلهم •

الرابعة تمثل ما اضطر إليه قائله لضرورة الشعر ، فهو عربي فصيح  
ولكنه لا ينبغي أن يرد في السعة ، لأن للشعر أحكاما وضرورات تبيح فيه  
ما لا يباح في الكلام •

الخامسة تمثل ما جاء شاذاً على خلاف المقيس أو المسموع ، ولكنه  
صدر عن عربي فصيح فلا يمكن رده أو الحكم بخطئه •

ولابد من القول أن ابن عصفور في حكمه على شاهد شعري ما بأنه  
مما يصح القياس عليه أو لا يصح أو أنه ضرورة أو شاذ أو جاء على لغة  
قوم من العرب إنما يخضع لما قرره جمهور البصريين أو كبار أئمتهم وبخاصة  
سيبويه فما يراه البصريون ضرورة هو عند ابن عصفور كذلك حتى لو

كان غيرهم يراه لغة لبعض العرب ، او انه مما يصح القياس عليه في الكلام .  
فقول الأخطل :

ابني كليب ان عمتي اذا قتلا الملوك وفككا الاغلا  
وقول الاشهب بن رميلة :

فان الذي حانت بطلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد  
يرى ابن عصفور انه مما حذف فيه النون من اللذان والذين تخفيفا  
في حين ينقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ، قيل : انها لغة بلحارث  
بن كعب وبعض ربيعة (٥٦) .  
وقول الفرزدق :

ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل  
يراه ابن عصفور مما دخلت فيه ال على الفعل المضارع ضرورة ، وهو  
قول جمهور البصريين ، بينما يجيز الاخفش وابن مالك دخول ال على الفعل  
في الاختيار على قلة (٥٧) .  
وقول عاتكة بنت زيد العدوية :

شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد  
دخلت فيه اللام على مفعول قتلت مع ان الفعل ليس من التواسخ ،  
وقاس عليه الكوفيون والافخش ان قام لانا وان قعد لزيد (٥٨) . في حين يراه  
ابن عصفور من القليل النادر الذي لا يقاس عليه .  
فالواضح اذن ان ابن عصفور يخضع في حكمه على الشواهد الشعرية

(٥٦) شرح الجمل ٢١ و ، وانظر ابن الشجري ٣٠٦/٢ والتوضيح ٣٣/١ .

(٥٧) شرح الجمل ٢٢ ظ ، شرح الكافية الشافية ١٧ ظ ، الغني ٥٠ .

(٥٨) التوضيح ٩٩/١ والهمع ١٤٢/١ ، وشرح الجمل ٨٥ و .

لمقاييس البصريين أو كبار أئمتهم كسيويه والمبرد وغيرهما .  
النثر :

من النثر يستشهد ابن عصفور بما نقل عن العرب الفصحاء وما حكى عنهم سواء كان المنقول أمثالا يتداولها الناس أم حكايات عن أعراب فصحاء . وهو يتوقف عند كثير من هذا الذي يحكى عن العرب مما يظهر انه مخالف للقياس فهو يحفظه ولا يقيس عليه لانه يراه من الشاذ او النادر الذي لا يصح القياس عليه .

فما استشهد به على النصب بأن مقدرة ما حكى عن العرب من قولهم : مرة يخفرها ، أي مره ان يخفرها ، وهو من التأخر الذي لا يقاس عليه ، لأن ان تقدّر في مواضع معينة لا يصح تجاوزها (٥٩) .  
ومنه ما حكى عن العرب من قولهم : ما أحسن بالرجل ان يصدق ، وقول عمرو بن معدى كرب : لله درّ بني مجاشع ، ما احسن في الهجاء لقاءها واكثر في الزبات عطاءها . حكى هذا شاهدا على جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور (٦٠) .

ومن الامثال التي استشهد بها قولهم : لو ذات سوار لطمتني ، شاهدا على اضممار الفعل بعد لو ، وهو لا يكون الا في الضرورة او ما جرى مجراها (٦١) .

---

(٥٩) شرح الجمل ١٢٠ و ، وانظر الكتاب ٤٥١/١ .

(٦٠) شرح الجمل ١٢٢ ظ ، وانظر المقتضب ١٨٧/٤ والاصول ٦٥/١ والدرر اللوامع ١٢١/٢ .

(٦١) شرح الجمل ٢٣١ ظ . وانظر المقتضب ٧٧/٣ وجمهرة الامثال

وقولهم في المثل : يداك أوكتا وفوك تفخ ، شاهدا على تأنيث اليد (٦٢) .

### ٣ - تحليل الظواهر الاعرابية واللغوية .

الواضح ان الاقبال المتزايد على نقل العلوم العقلية والفلسفية إلى اللغة العربية ألقى ظله على التفكير النحوي وجعل النحاة يمزجون الثقافة العقلية بالثقافة اللغوية .

وقد تجلّى أثر المنطق العقلي على النحو العربي في جانبين اثنين من جوانبه : أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام ، وثانيهما الاقيسة والتعليلات في المسائل النحوية (٦٣) .

وفيما يتعلق بالتعليل فقد استمر النحاة يتوسعون فيه حتى ابتكروا ما أسموه العلل الثواني والثالث او العلل القياسية والعلل الجدلية النظرية (٦٤) .

وعاش النحو مثقلا بالعلل الكثيرة المتنوعة التي تجاوزت القدر الكافي فيما أريد منها كما يقول ابن مضاء القرطبي، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الاقتناع حججها (٦٥) .

وبالنسبة لابن عصفور فاننا نجد أن الاهتمام بالتعليل يشكل ظاهرة بارزة من ظواهر منهجه النحوي .

(٦٢) شرح الجمل ٢١٧ و . وانظر جمهرة الامثال ٤٣٠/٢ .

(٦٣) مناهج البحث في اللغة . د. تمام حسان : ١٧ وانظر في توضيح

المقولات العشر التقريب لحد المنطق لابن حزم ٤٤ .

(٦٤) ايضاح علل النحو للزجاجي ٦٤ - ٦٦ .

(٦٥) الرد على النحاة لابن مضاء ٨٠ .

ففي شرح الجمل يشير اتباعنا تعلق ابن عصفور بالتعليل وحرصه على ان يعمل عامة الظواهر الاعرابية واللغوية ، بل ان اهتمامه بالتعليل يواجهنا في ابواب الكتاب الاولى ، حيث يعمل بناء الاسماء المبنية بأنه حاصل لشبهها بالحرف او لتضمنها معناه او لوقوعها موقع المبنى اسما كان او فعلا أو لاضافتها الى مبني او لخروجها عن نظائرها نحو بناء اي في مذهب سيويه (٦٦) .

ولا بد من تقرير ان ما يورده ابن عصفور من تعليقات ليست امرا خاصا به ، وانما هي امور سبقه اليها النحاة الذين تركوا تراثا نحويا ضخما ينهل منه من يأتي بعدهم . من هؤلاء سيويه والمبرد وابن السراج والسيراقي والرماني والفارسي وابن جني وغيرهم . ويمكن ان نورد طائفة من التعليقات التي أثبتتها ابن عصفور في شرح الجمل مما يمثل طريقته وولعه بالتعليل .

يعمل ابن عصفور رفع المثنى بالالف - وليست من جنس الضمة التي هي علامة الاعراب في المرفوعات - بأنه لرفع الالتباس بجمع المقصور في مثل مضطفون .

ويعمل نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة - وليست من جنس الفتحة - بأنه جاء كذلك حملا على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، فكما ان النصب في جمع المذكر السالم حمل على الجر فكذلك في جمع المؤنث السالم (٦٧) . كذلك يعمل اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب بأن الفاعل واحد والمفعول قد يصل الى ثمانية في الجملة الواحدة، فنصب المفعول طلبا

(٦٦) شرح الجمل ٦ ظ .

(٦٧) شرح الجمل ١٠ ظ .



للتخفيف لان الفتحة حركة خفيفة فلم يبق للفاعل الا ان يجر او يرفع ، ولما كان الرفع اقرب الى مقدم الفهم لان الضمة من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان وكان الفاعل اولى مرتبة من غيره اعطيت له الحركة الاولى وهي الضمة (٦٨) .

ويعمل لاشتراط اعادة الخافض عند العطف على ضمير الخفض بأن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله فيتنزل لذلك معه منزلة شيء واحد ، فلو عطف من غير اعادة خافض لكنت قد عطفت اسما واحدا على اسم وحرف ، اذ لا يتصور ان تعطف على بعض الكلمة دون بعض ، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسما وحرفا على اسم وحرف مثله (٦٩) . ويعمل نصب اسم ان ورفع خبرها بأنه لما وجب رفع احدهما تشبيها بالعمدة ونصب احدهما تشبيها بالفضلة كان اشبههما بالعمدة الخبر ، لان هذه الحروف انما دخلت لتوكيد الخبر او تنبيه او ترجيحه او التشبيه به . فصارت الاسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات (٧٠) .

ويلاحظ ان ابن السراج علل ذلك بأنه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي افعال وإن واخواتها وهي حروف (٧١) .

وامثال هذه التعليقات نجدها بكثرة في ابواب الكتاب المختلفة مشمل باب العدد وباب المنادى والمنوع من الصرف والتصغير والمغرب والمبني

(٦٨) شرح الجمل ١٨ ظ .

(٦٩) شرح الجمل ٣٦ ظ .

(٧٠) شرح الجمل ٨١ ظ .

(٧١) اصول النحو ١٧٢/١ .

وغيرها .

وهي كما قلنا تشكل سمة بارزة من سمات المنهج النحوي عند ابن  
عصفور في شرح الجمل .

٤ - الاحتجاج للظواهر النحوية واللغوية .

ظاهرة الاحتجاج للقواعد والآراء التي يتبناها ابن عصفور في شرح  
الجمل تشكل سمة مهمة من سمات منهجه النحوي . ولا شك في ان الثقافة  
العقلية والتأثر بعلم المنطق ثم متابعة البصريين في منهجهم النحوي كان لها  
اكثر الأثر في بروز هذه الظاهرة في كتابه . فهو لا يكاد يقرر قاعدة او  
يتبنى رأيا دون ان يورد الحجج التي تؤيد هذا الرأي ، وهي في عامتها  
حجج تقوم على أساس من المنطق العقلي والمبادئ التي افترضها النحاة  
ليبنوا عليها حججهم ومجادلاتهم مما لا يمت في عامته الى واقع اللغة بصفة  
واضحة ، مثل مبدأ الاعمال الذي يفترض أن الظواهر الاعرابية سببها  
العوامل اللفظية من اسماء او افعال ، أو العوامل المعنوية كالابتداء ونحوه .  
والذي لا شك فيه ان حجج ابن عصفور في جملتها هي حجج  
البصريين التي حاولوا بها اثبات صحة آرائهم .

وظاهرة الاحتجاج تلقانا في شرح الجمل منذ بداية الكتاب في ابوابه  
الاولى . فابن عصفور حين يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في اصل  
المشتقات يأتي باحتجاجات كل من الفريقين لمذهبه ويحرص على ان يرد حجج  
الكوفيين لانها تناهض المذهب البصري الذي يتبناه (٧٢) .

فمن امثلة الاحتجاج للقواعد النحوية ما نجده في باب معرفة علامات

الاعراب حيث يختار ابن عصفور الرأي القائل بأن الاعراب في التثنية والجمع يكون بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع ويرفض الرأي القائل بأنها معربة بالحروف ، ويحتج بثلاثة اوجه لابطاله .  
١ — ان الاعراب زائد على الكلمة واذا قدر اسقاطه لم يخل بالكلمة

ولو قدرنا اسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع .

٢ — ان هذه الحروف تدل على التثنية والجمع ، فلو كانت علامات للاعراب لأدى ذلك الى ان يدل كل واحد منهما على معنيين في حين واحد ، والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد .

٣ — ان الاعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل في الرفع وحمل النصب والخفض على الرفع في الاعراب في انهما ليسا بالحروف ، اذ لا يتصور ان يكون الاسم معربا في الرفع بما لا يكون معربا به في حالي النصب والخفض (٧٣) .

ويحتج للرأي الذي تبناه في انهما معربان بالتغيير والانقلاب بأن الاصل في التثنية قبل دخول العامل ان تكون بالالف والاصل في الجمع ان يكون بالواو نحو زيدان وزيدون . ونظير ذلك اثنان وثلاثون ، واذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئا وكان ترك العلامة لهما علامة . واذا دخل عامل النصب اوخفض عليهما قلبت الالف والواو ياء وكان ذلك علامة النصب والخفض ، ويقول : وليس في اعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظر ، لأنه لم يثبت لهما اعراب بالحركة في موضع من المواضع .

ولا يخفى ما في احتجاجة هذا من افتراضات افترضها النحاة لتطرد

قواعدهم ومقاييسهم فالاعراب يظهر زائدا في الكلمات المعربة فقط ، أما الكلمات المبنية والكلمات التي يقدر فيها الاعراب كالمقصور والمنقوص في حالتي الرفع والجر فعلامة الاعراب فيها شيء غير موجود أصلا وانما هو شيء افتراضي لتطرد قاعدة الاعمال التي قالى بها النحاة .

ويخالف ابن عصفور الاخفش في أن دخلت تتعدى بنفسها الى المفعول به مثل قولهم : دخلت الدار ، ويرى ان الدار اقتصبت شذوذا وان الاصل : دخلت في الدار ، ويرد مذهب الاخفش بعدة ادلة منها :

١ - أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد فكذلك نقيضه ، لان النقيض يجري مجرى ما يناقضه ، فزيادة الالف والنون تدل على الامتلاء والتعظيم نحو ريان ورجل جثماني للعظيم الجثمة ورقباني للعظيم الرقبة ثم قالوا عطشان فزادوا الالف والنون فيه وان لم يكن بابه ذلك حملا على نقيضه وهو ريان .

٢ - ان نظير دخلت عبرت وهي غير متعدية فكذلك دخلت لان النظير أيضا كثيرا ما يجري مجرى نظيره .

٣ - ان مصدر دخلت الدخول والفعل في الغالب مصدر ما لا يتعدى نحو القعود والجلوس ، ولا يجوز في المتعدي الا قليلا نحو اللزوم والتهوك والحمل على الأكثر اولى (٧٤) .

وواضح ما في هذه الاحتجاجات من لجوء الى احكام المنطق ومبادئه من حمل على النقيض والنظير ونحوهما مما لا صلة له بواقع اللغة التي هي واقع لا يمكن دراسته على اساس ما يفترضه المنطق الفلسفي المجرد الذي باقت دراسة اللغة على أساسه امرا مرفوضا ؛ لأنه قاصر عن تفسير أكثر

ظواهرها او انه يفسرها بطريق التعتن والتعسف وسبيل التأويل والتقدير والاستفراق في الجدل في مسائل لا طائل من وراء الجدل فيها (٧٥).  
على ان ابن عصفور قد يلجأ احيانا في احتجاجه لآرائه الى الادلة القولية من شعر او ثر يؤيد بها هذه الآراء كما فعل حين خالف المبرد في ان المضاف الى معرفة جون ما اضيف اليه في التعريف . فقد قرر ابن عصفور ان هذا المضاف بمنزلة ما اضيف اليه في التعريف ، واحتج لذلك بقول امرئ القيس :

فأدرك ، لم يجهد ولم يثن - شأوه

يمر كخذروف الوليد المثقب

قال : فالمثقب نعت للخذروف وقد تقدم ان النعت لا بد ان يكون مساويا للمنعوت أو أقل منه تعريفا ، فلو كان الامر على ما ذهب اليه - اي المبرد - لم يجز لان المثقب ، على مذهبه ، وهو نعت اعرف من خذروف وهو المنعوت .

كما استشهد بقول امرئ القيس ايضا في وصف فرسه :

كتيس الظباء الاعفر انضجت له عقاب تدلت من شماريخ ثهلان

قال : فوصف المضاف الى ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من ان ما اضيف الى معرفة فهو بمنزلة في التعريف (٧٦) .

وللتعرف على مزيد من امثلة الاحتجاج عند ابن عصفور يمكن الرجوع الى أبواب الفاعل وحروف العطف وكان وأخواتها وإن وأخواتها وباب الاستثناء

(٧٥) د . محمود السمران : علم اللغة ٧٩ .

(٧٦) شرح الجمل ٢٨ و .

ونعم وبئس والمعرب والمبني وغيرها من ابواب الكتاب .  
وبعد ، فهذه هي ابرز السمات او الملامح التي يمكن ان نلمسها عند  
دراستنا لشرح الجمل لابن عصفور ، وهي تشكل في مجملها الاسبس التي  
يقوم عليها منهجه النحوي بصفته واحدا من ابرز دعاة المذهب البصري  
والمتعصين له ، وهي لا تتمثل من خلال هذا الكتاب وحده ، بل نراها  
ماثلة امامنا في كل ما كتب ابن عصفور من مصنفات في النحو والصرف  
مثل شرح الجمل الصغير والمقرب والممتع .  
ولعلنا في هذه الدراسة قد وفقنا الى توضيح بعض الجوانب من هذه  
الشخصية النحوية اللامعة في تاريخ اللغة العربية في المغرب والاندلس ،  
وليس ذلك كافيا بالنسبة لمن كان يطلق عليه معاصروه لقب حامل لواء  
العربية في الاندلس .

اهم مراجع الدراسة ومصادرها :

المخطوطات :

١ - ارتشاف الضرب الابي حيان النحوي ١١٠٦ نحو دار الكتب  
المصرية .

٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٤ نحو دار الكتب المصرية .

٣ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور مكروفيلم عن نسخة بمكتبة  
يني جامع في استانبول .

المطبوعات :

١ - الاصول لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ( رسالة

دكتوراه على الآلة الكاتبة ) •

٢ — الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطي حيدر آباد ١٣٥٩ هـ •

٣ — الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ط ٢ مطبعة السعادة

بالقاهرة •

٤ — الايضاح في علل النحو للزجاجي • تحقيق د • مازن المبارك •

دار العروبة بالقاهرة •

٥ — جمهرة الامثال لابي هلال العسكري — القاهرة ١٩٦٤ •

٦ — الخصائص لابن جني • القاهرة ١٩٥٢ •

٧ — خزانة الادب للبغدادي • بولاق ١٢٩٩ هـ •

٨ — الدرر اللوامع للشنقيطي — القاهرة •

٩ — طبقات النحويين واللغويين للزيدي — تحقيق ابو الفضل ابراهيم

— القاهرة •

١٠ — علم اللغة د • محمود السمران — القاهرة ١٩٦٢ •

١١ — في اصول النحو لسعيد الافغاني دمشق ١٩٥٧ •

١٢ — اللغة والنحويين القديم والحديث لعباس حسن — القاهرة ١٩٦٦ •

١٣ — لمع الادلة في اصول النحو لابن الانباري — دمشق ١٩٥٧ •

١٤ — مجاز القرآن لابي عبيدة • تحقيق د • فؤاد سزكين — القاهرة

• ١٩٦٢

١٥ — مجمع البيان للطبرسي بيروت ١٩٦١ •

١٦ — المحتسب لابن جني — القاهرة ١٣٨٦ هـ •

١٧ — مختصر البديع في شواذ القراءات لابن خالويه — تحقيق

برجستراسر — القاهرة ١٩٦٨ •

- ١٨ — المدارس النحوية د . شوقي ضيف — القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٩ — المقتضب للميرد تحقيق عبد الخالق عزيمة — القاهرة .
- ٢٠ — النشر في القراءات العشر لابن الجزيري دمشق ١٣٤٥ هـ .
- ٢١ — القياس في اللغة لمحمد الخضر حسين — القاهرة .
- ٢٢ — مدرسة الكوفة د . د . مهدي الخزومي ط ٢ القاهرة ١٩٥٨ .

\*\*\*